الأمم المتحدة
A/RES/62/196

Distr.: General
22 February 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٤ (ح) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/419/Add.8*)]

٦٢/١٩٦ – التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[(٢)]، ولا سيما الفقرة ٤٢ من هذه الخطة، بوصفهما إطاري السياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تلاحظ منهاج بيشكيك للجبال[٣]، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال الذي عقد في بيشكيك في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والذي مثل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

وإذ تلاحظ أيضا الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (''الشراكة من أجل الجبال'') التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به ثمانية وأربعون بلدا وخمس عشرة منظمة حكومية دولية وثلاث وثمانون منظمة من المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ كذلك النتائج التي توصل إليها الاجتماعان العالميان لأعضاء الشراكة من أجل الجبال اللذان عقدا على التوالي في ميرانو، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفي كوسكو، بيرو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ واجتماع الأنديز الأول لمبادرة الأنديز، المعقود في سان ميغيل توكومان، الأرجنتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

وإذ تلاحظ نتائج اجتماع فريق أديلبودين المعني بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية الذي عقد في روما، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال[٤]؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** وجود شبكة متنامية من الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم تدرك أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر، وتسلم بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدرا لمعظم المياه العذبة على الأرض، ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأخشاب والمعادن، ومناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة، ووجهات شعبية للاستجمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣ - **تسلم** بأن الجبال تعطي مؤشرات عن تغير المناخ العالمي من خلال ظواهر، مثل تغيرات التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف الموسمي التي قد تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر؛

---

(٣) A/C.2/57/7، المرفق.

(٤) A/62/292.

٤ - **تسلم أيضا** بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

٥ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في أي بلد من البلدان؛

٦ - **تشجع** الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونهج شمولية في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعلى تعزيز النهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٧ - **تشجع أيضا** الحكومات على دمج التنمية المستدامة للجبال في رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية والاستراتيجيات الإنمائية، بوسائل منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

٨ - **تلاحظ** أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الأحراج وغير ذلك من أشكال تدهور مستجمعات المياه وحدوث الكوارث الطبيعية، وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة النازحة، والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تبرز** أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الأحراج، وكذلك إحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة للجبال، من أجل تعزيز دور الجبال بوصفها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه؛

١٠ - **تلاحظ** أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛

١١ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقد أعداد كبيرة من الأرواح وخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية التي تقع في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال؛

١٢ - **تشجع** الحكومات والمجتمع الدولي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على إذكاء الوعي وتحسين الاستعداد والهياكل الأساسية لمواجهة الآثار المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، وكذلك الانهيالات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل؛

١٣ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية والمجتمعات الجبلية والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء، وبغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال، بدراسة الشواغل الخاصة للمجتمعات الجبلية، بما في ذلك آثار تغير المناخ العالمي في البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، وذلك بهدف وضع استراتيجيات تكيف مستدامة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ؛

١٤ - **تشدد** على أن العمل على المستوى الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة مع العديد من الأحداث والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

١٥ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم العديد من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٦ - **تشجع أيضا** على زيادة مشاركة السلطات المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج والترتيبات المتعلقة بخطط استغلال الأرض وحيازة الأرض والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٧ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين إمكانية حصول النساء في المناطق الجبلية على الموارد، بما في ذلك الأرض، وكذلك الحاجة إلى تعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛

١٨ - **تشجع**، في هذا الصدد، الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك بوسائل منها المؤشرات الموزعة حسب نوع الجنس، في أنشطة وبرامج ومشاريع تنمية الجبال؛

١٩ - **تؤكد** أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك في ميدان الطب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها لدى وضع السياسة الإنمائية والتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها وعلى أهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

٢٠ - **تشدد** على ضرورة مراعاة المواد ذات الصلة من اتفاقية التنوع البيولوجي[٥]؛

٢١ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى تقديم المساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال أشكال النهج التعاونية الأخرى؛

٢٢ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة للجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والمشاق التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

٢٣ - **تدعو** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها إلى أن تقوم، ضمن ولاية كل منها، ومعها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالنظر في توفير الدعم، بما في ذلك بوسائل منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٢٤ - **تشدد** على أهمية البحث عن مجموعة عريضة من مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة للجبال، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، وقروض الإسكان الصغيرة، وحسابات التوفير والتعليم والصحة، وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في الاضطلاع بالأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات مقايضة الديون بالتنمية المستدامة؛

---

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

٢٥ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصـــــادية التي لا تحصى والتي تتيحها الجبال، وتبرز أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل تمويل مبتكرة لغرض حماية هذه النظم؛

٢٦ - **تشير مع الارتياح** إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لبرنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال[٦] الذي ينصرف الغرض العام منه إلى الحد بدرجة كبيرة من فقدان التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام ٢٠١٠ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتنفيذ ذلك البرنامج الذي يستهدف تحقيق إسهام كبير في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

٢٧ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين بلدان عديدة، وتشجع، في هذا السياق، تطبيق النهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، على التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

٢٨ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، أن اتفاقية حماية جبال الألب[٧] تشجع على اتباع نهج جديدة بناءة لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني والزراعة الجبلية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والغابات الجبلية والسياحة وحماية التربة والطاقة والنقل، وكذلك إعلامها بشأن السكان والثقافة؛

٢٩ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة[٨] التي اعتمدتها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة من أجل توفير إطار للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ومنهاج لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة، ومنتدى للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٣٠ - **تلاحظ كذلك مع التقدير** المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال الذي يعزز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان إقليمية أعضاء في منطقة هندو - كوش في الهيمالايا من أجل الحض على العمل والتغيير للتغلب على حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي يعانيها سكان الجبال؛

---

(٦) UNEP/CBD/7/21، القرار ٨/٢٧، المرفق.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩١٧، الرقم ٣٢٧٢٤.

(٨) متاح على: www.carpathianconvention.org/text.htm.

٣١ - **تلاحظ مع التقدير** ما أسهم به مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبيان فريق أديلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية، وما يوفرانه من فوائد اقتصادية لا تحصى؛

٣٢ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات، وإذكاء الوعي بالتحديات القائمة وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة بين مناطق المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

٣٣ - **تشجع** على وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية للاستفادة من الوعي والقوة الدافعة للتغيير اللذين أوجدتهما السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ ومن الفرصة التي يتيحها اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

٣٤ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على جمع وتقديم معلومات وإنشاء قواعد بيانات مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف لدعم البحوث والبرامج والمشاريع المتعددة التخصصات ولتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط؛

٣٥ - **تشجع كذلك** جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بزيادة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات لتحقيق زيادة فعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ وسائر الفقرات ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٢)]، آخذة في الاعتبار جهود الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٣٦ - **تعترف** بجهود الشراكة من أجل الجبال المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٦١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في الانضمام بنشاط إلى الشراكة من أجل الجبال لزيادة قيمتها المضافة، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة في عام

٢٠٠٨، بما في ذلك عن المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا؛

٣٧ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال للتعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٩] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[١٠] والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال، مثل اتفاقية حماية جبال الألب والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال كاربات وكفالة تنميتها المستدامة؛

٣٨ - **تحيط علما مع التقدير** بالعرض المقدم من حكومة قيرغيزستان لاستضافة مؤتمر قمة عالمي ثان للجبال في بيشكيك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبالدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة في مؤتمر القمة هذا؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار بند فرعي بعنوان ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.